

انعكاس التنافس الأمريكي الصيني على الانتشار النووي بين الفاعلين غير الدوليين

أ.م.د. إسحاق يعقوب

الباحثة رفل خضير عباس

كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة

المقدمة:

بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي استمرت البيئة الدولية باتصافها بالتنافس بين الدول ولاسيما الدول الكبرى منها ، واستمرت كذلك المصلحة الوطنية في كونها اساس السياسات الخارجية للدول فبعد الحرب الباردة اصبحت العلاقات الامريكية - الصينية تتجه نحو التنافس بينهما وتطورت مؤخرا الى مرحلة الصراع حيث اصبحت الولايات المتحدة الامريكية تنظر الى الصين على ان لها دورها الاقليمي والعالمي المؤثر على المصالح القومية الحيوية الامريكية ، وذلك بالنظر الى الامكانيات و القدرات الهائلة التي تمتلكها الصين في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية و العسكرية والتي اعطت الصين عمقا استراتيجيا كبيرا وقوة عسكرية كبرى في اسيا وهي اول قوة نووية في اسيا ، فقد نظرت اليها بوصفها المنافس للولايات المتحدة على مكانة القطب الاعلى في النظام العالمي وترى انها تعمل على الوصول الى قمة النظام الدولي والعالمي وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا للمصالح القومية الامريكية ، لذا تميزت العلاقات الامريكية الصينية بالتوتر والتنافس وهذا التنافس انعكس سلبا على الامن النووي العالمي فقد اصبحت من غير الممكن تحقيق السيطرة الكاملة على حدود الانتشار النووي حتى عبر القوانين والاتفاقيات الدولية، اذ تبقى تلك القوانين والاتفاقيات مرهونة دوما بتوجهات ومصالح واستراتيجيات القوى الكبرى ، فعند النظر في المحصلة الاجمالية للمشهد النووي العالمي نجد اننا بصدد حالة التناقض الحاد بين ما تنطق به الاتفاقيات الدولية الجماعية او الثنائية المعلنة والظاهر بخصوص

واقع الانتشار النووي من جهة وما تؤكدُه الحقائق الميدانية والعلمية الخاصة والخفية لدى الدول المهيمنة بالسلاح النووي من جهة ثانية .

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تناوله احد الاهتمامات البحثية في العلاقات الدولية فيما يتعلق بالنقاش عن مدى تأثير التنافس الأمريكي الصيني على الامن النووي العالمي وذلك فإنه يسلط الضوء على اهم الاحداث المميزة في القرن الحالي .

هدف البحث: يهدف البحث الى جملة من الاهداف :

١- توضيح دور التنافس الأمريكي الصيني في الانتشار النووي

٢- تأثير التنافس الأمريكي الصيني على الامن النووي العالمي

مشكلة البحث: بالرغم من العديد من الاتفاقيات و المعاهدات الامن النووي والحد من التسلح للحفاظ على الامن النووي العالمي الا ان التنافس الأمريكي الصيني له الاثر على الانتشار النووي بين الفواعل من غير الدول مثل الحركات الارهابية ورغم عدم حصول ذلك لحد الان واستبعاده من قبل المحللين بسبب تعقيدات السلاح النووي وصعوبة الحصول عليه الا انه اخذ حيزا واسعا من اهتمام المنظمات الدولية والدول ولدى الباحثين ، لذا يحاول البحث الاجابة على السؤال الاتي (ما اثر التنافس الأمريكي الصيني على الامن النووي العالمي)

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية (ان التنافس الأمريكي - الصيني ينعكس سلبا على الامن النووي العالمي فهو يدفع الدولتين الى دعم حلفائهم وغير حلفائهم نوويا اذا اقتضت المصالح القومية الحيوية لكلا الدولتين سواء كان هؤلاء الحلفاء دولا او غير دول)

منهجية البحث: لأغراض التحقق من فرضية البحث تم اعتماد المنهج الاستقرائي باستخدام ادوات التحليل الوصفي والتاريخي في فهم الرؤية العامة حول العلاقات الأمريكية الصينية ، وادوات التحليل النظامي لتوضيح تأثير انعكاس التنافس الأمريكي - الصيني على الامن النووي العالمي .

المبحث الأول: جهود الفاعلين غير الدوليين للحصول على اسلحة الدمار الشامل والمواقف الدولية منها:

ان من اخطر قضايا انتشار الاسلحة النووية امكانية وصولها الى منظمات او جهات لا تحكمها قواعد سياسية دولية او لا تراعي سياسة المصالح التي تراعيها الدول التي تعرف بـ(التنظيمات الارهابية) ، او ان نظاما سياسيا معارضا يطيح بالنظام في بلد يمتلك اسلحة نووية ، وفي ظل عجز بعض الدول النووية على احكام سيطرتها على مشروعاتها النووية فإنه قد يحدث تسريب لبعض تلك الامكانيات النووية بشكل او بآخر الى المنظمات الارهابية ، وهنا تكمن الكارثة الكبرى ، لأن تلك المنظمات لا تقدر على توفير الامان الكافي لهذه المواد شديدة الخطورة وقد يدفعها امتلاكها لهذه الاسلحة الى استخدامها بطريقة عشوائية لا يعرف احد مدى تأثيرها .

ان وصول الاسلحة النووية الى تلك المجموعات هي من اهم القضايا التي تشغل العاملين في مجال الحد من انتشار الاسلحة النووية، وهو احد اسباب معارضة الدول النووية لحصول بعض الدول على تقنيات نووية فالخوف احيانا قد لا يكون من نظام سياسي بقدر احتمالية تغير النظام في وقت لاحق لاملاكه السلاح النووية او تسريب الاسلحة النووية الى منظمات غير مرغوب فيها .

المطلب الاول

اولا :جهود الفاعلين غير الدوليين للحصول على اسلحة الدمار الشامل

ظهر في القرن الحادي والعشرين ما يعرف (بالارهاب النووي) ويتمثل احد اخطر التحولات الامنية التي شهدتها مرحلة ما بعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فقبل تلك الاحداث كان الموضوع يطرح في حلقات النقاش الاكاديمية ، وادارات التقييم في المؤسسات الرسمية كسيناريو سيء يركز على تصورات نظرية اكثر مما يرتبط باحتمالات واقعية ، ولم يكن هناك اقتناع بأن تنظيم اارهابيا مطاردا يمكن ان يمتلك تلك القدرة على امتلاك اسلحة نووية ، في نفس ذاته هناك دول متوسطة الحجم لديها مرافق وبرامج و علماء

وقدرات مالية غير قادرة على اقتناء تلك الاسلحة ، وقد تغير الوضع بعد احداث سبتمبر ٢٠٠١ تماما ليس فقط لظهور مؤشرات تفيد بوجود امكانية حقيقية لوقوع حوادث ارهاب نووي بل لأن الطريقة التي نفذت بها هجمات ١١ سبتمبر اوضحت ان كل شيء اضحى ممكنا ، وان ثمن تجاهل احتمالات حدوث ما لا يمكن تصديقه منطقيا قد يكون باهظا ، خاصة وان الامر يتعلق بأسلحة نووية ذات قدرات تدميرية خطيرة الى درجة لا يمكن معها تحمل تكلفة سوء التقدير ^(١) .

لقد ابدت العديد من المنظمات الارهابية استعدادها لاستخدام وسائل الدمار الشامل فقد شنت جماعة اوم شيزيكيو اليابانية المتطرفة هجوماً بغاز السارين في اليابان ، كما اعرب اسامة بن لادن عن اهتمامه بالوسائل النووية والاشعاعية ، وقد اكد ذلك اعتراف بعض معتقلي القاعدة والوثائق التي تم العثور عليها في باكستان ان التنظيم يولي اهتماما جادا لهذه المجالات ، وتبرر الجماعات الاسلامية استخدام هذه الوسائل ب(المذابح التي يتعرض لها المسلمون) بسبب العقوبات المفروضة على العراق ، وعمليات مكافحة الارهاب الاسرائيلية والقمع الروسي في الشيشان ومختلف التدخلات الدولية او استعمال اليورانيوم المنضب من قبل الجيوش الغربية ^(٢) . وبعد ان صرح اسامة بن لادن _الزعيم السابق للقاعدة _ باهتمام القاعدة جديا بهذه المجالات اصبح ينظر الى الارهاب العابر للقومية على انه لاعب عالمي فاعل وان سلوكه كان من اكثر مصادر التهديد خطورة على الامن الدولي خاصة في ظل سيناريوهات تحاك حول امكانية استخدامه لأسلحة الدمار الشامل ^(٣) .

فقد قال محمد البرادعي " اننا نواجه احتمالات مخيفة للارهاب النووي او الاشعاعي وكذلك سرقة اسلحة او مواد نووية ، ان هناك الاف الاطنان من المواد النووية الملائمة للاستخدام في صنع اسلحة - مثل اليورانيوم شديد الاثراء والبلوتونيوم - موجود في مخازن عسكرية ومدنية ، وهناك ايضا كميات كبيرة متنوعة من المواد المشعة ، يستخدم معظمها للأغراض الانسانية ، وتختلف مخاطر هذه المواد تبعا لتكوينها وقوتها لكن وفرتها تجعل الحصول عليها امرا يسيرا " ^(٤) . وهناك كميات كبيرة موجودة من المواد

المشعة المختلفة التي تستخدم في مجالات مثل الصحة والبيئة والزراعة والصناعة وتختلف مخاطر هذه المواد حسب تكوينها وكثافتها، بالإضافة الى ذلك فأن استعمال المتفجرات مع هذه المواد يمكن ان يعزز كثيرا اثار العمل الاجرامي او الارهابي فاذا تمكنت جماعة اجرامية او ارهابية من تفجير ما يسمى قنبلة "قذرة" في منطقة حضرية يمكن ان تكون النتيجة ايجاد حالة الذعر الشامل ، ونشر التلوث الاشعاعي على نطاق واسع و خلق اضطراب اقتصادي واجتماعي كبير ^(٥) .

يحدد قرار مجلس الامن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي اعتمد بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة اطارا عالميا يحضر على اي طرف من غير الدول صنع الاسلحة النووية او الكيميائية او البيولوجية او احتيازها او امتلاكها او تطويرها او نقلها او تحويلها او استخدامها ، ووسائل ايصالها ، ويستجيب قرار مجلس الامن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) للخطر الناشئ من ان اسلحة الدمار الشامل يمكن ان تقع في ايدي جهات غير تابعة لدولة وكذلك لأن هذه الجهات الفاعلة يمكن ان تكتسب القدرة الذاتية على صنعها او استخدامها او التهديد باستخدامها ^(٦) .

ويعد قرار مجلس الامن رقم ١٥٤٠ الذي يطالب جميع الدول باتخاذ قرار تدابير لمنع جهات غير حكومية من الحصول على اسلحة بيولوجية وكيميائية ونووية خطوة مفيدة لكبح الانتشار النووي ، وكما اقرت روسيا في الاجتماع التحضيري الثالث لمعاهدة عدم الانتشار النووي للعام ٢٠٠٤ ، فأن الارهابيين اذكاء و واسعوا الحيلة وهم مستعدون لبذل اي جهد من اجل الحصول على مكونات انتاج اسلحة الدمار الشامل بغية الهجوم على اناس ابرياء ويقول الفيزيائي فرانك هيبيل (لا يوجد ما هو اسهل بالنسبة للارهابيين من الحصول على اليورانيوم العالي التخصيب واعداد اداة متفجرة ذات قدرة تعادل قدرة هيروشيما) ^(٧) .

ان فقرات ديباجة قرار من قرارات مجلس الامن ليست معدة لوضع التزامات قانونية محددة او لأنشاء سبب للعمل من جانب الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، بل تقدم فهم متعمق للمبرر السياسي وراء

اتخاذ القرار ، ولذلك قد تفسر فقرات الديباجة تفسيراً ملائماً للأجزاء التنفيذية من القرار ، وينطبق ذلك على وجه الخصوص على القرار ١٥٤٠ ، الذي يحدد في ديباجته المفاهيم الأساسية في منطوق القرار^(٨) اما الجزء التنفيذي من القرار فيفرض التزامات مهمة على الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة حيث يقرر على انه^(٩) :

١- الا تقدم الدول الدعم للجهات الفاعلة غير الحكومية التي تحاول تطوير اسلحة نووية وبيولوجية وكيميائية و وسائل ايصالها او حيازة هذه الاسلحة و الوسائل او صنعها او امتلاكها او نقلها او استخدامها و يستجيب هذا الالتزام للغاية الرئيسية لبند خطر الانتشار في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية والاتفاقيات الاخرى الخاصة بأسلحة الدمار الشامل ، على فارق انه ينطبق بالتحديد على الجهات الفاعلة غير الحكومية وانه لا يشمل الاسلحة نفسها فحسب ، بل يشمل ايضا السلع والتكنولوجيات التي يمكن استخدامها لانتاج اسلحة الدمار الشامل او الدعم المالي لبرامج التطوير ، اي ان نطاق القرار ١٥٤٠ اوسع كثيرا من نطاق معاهدات منع الانتشار النووي .

٢- يجب على الدول ان تتبنى وتنفذ تشريعات وطنية فعالة من شأنها ان تحظر مثل هذه الانشطة بمقتضى سلطاتها القضائية ، والنص هنا يشير ضمنا في معظم الدول المشاركة الهيئة التشريعية .

٣- ينبغي للدول الاعضاء ان تتخذ تدابير فعالة وتطبقها لوضع ضوابط وطنية لمنع انتشار اسلحة نووية او كيميائية او بيولوجية و وسائل ايصالها بما في ذلك وضع ضوابط ملائمة على مواد ذات الصلة وهذا الامر قد يتطلب كثيرا من حيث الموارد ، اذ يطلب من الدول الاعضاء انشاء وصيانة انظمة محاسبة فعالة واجراءات حماية مادية وضوابط للحدود واجراءات تطبيق القانون وضوابط وطنية للتصدير تشمل ايضا الشحنات المنقولة بالسفن الى اماكن اخرى ، لذلك يدرك مجلس الامن بأن بعض الدول قد تحتاج مساعدة في التنفيذ ويدعو الدول الى تقديم مثل هذه المساعدة .

٤- يدعو مجلس الامن الدول الاعضاء الى ضمان شمولية المعاهدات المتعددة الاطراف وتنفيذها الكامل تطبيقها في مجال منع انتشار اسلحة الدمار الشامل .

٥- يوصي مجلس الامن الدول الاعضاء باتخاذ اجراءات تعاونية لمنع تهريب اسلحة الدمار الشامل ، و وسائل ايصالها والمواد ذات الصلة بها .

ثانيا : المواقف الدولية للحد من انتشار الاسلحة النووية

لايزال خطر الارهاب النووي والاشعاعي من بين اهتمامات الامن الدولي ومع ذلك فقد احرز المجتمع الدولي من اجل الحد من هذا الخطر تقدما كبيرا في تأمين المواد النووية والمشفعة الاخرى التي يمكن لذلك استغلالها في عمل ارهابي ، ويعتمد هذا التقدم على ما تبذله جميع الدول من جهود لتتبنى نظم وتدابير قوية للأمن النووي^(١٠).

اصدر الامين العام السابق كوفي عنان تعليقا في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر هام حول معاهدة الحد من التسليح ونزع السلاح النووي عقد في نوفمبر ٢٠٠١ وجاء في التعليق " اننا لا نستطيع تحمل المزيد من انتشار السلاح النووي ، كما انه لا يجب ان نفقد القوة الدافعة لجهودنا من اجل التخلص من الترسانة النووية العالمية ان لدينا فرصة ثمينة لأن نجعل العالم اكثر امنا ، وخاليا من تهديد السلاح النووي ، ان هذه الفرصة لا يجب ان تفلت من بين ايدينا " .

يعطي محتوى هذه العبارة رسالة حاسمة مفادها انه بالرغم من وجود جهود مركزة لاجتثاث جذور الارهاب عالميا ، فإن ادوات الرقابة متعددة الاطراف لضبط التسليح وليست الجهود الفردية للتصدي له ، هي افضل طريقة لمنع المزيد من الانتشار النووي^(١١).

اتخذ الاتحاد الروسي والولايات المتحدة خطوات تهدف الى خفض مخزوناتها من الاسلحة النووية ، وترحب الهند بهذه الجهود ، وعلى الرغم من عمليات خفض هذه فإن التهديد العالمي الذي تشكله

الاسلحة النووية لم يتضاءل وقد اضيف خلال السنوات الماضية بعد اخر يتمثل في امكان امتلاك واستخدام الارهابيين اسلحة دمار شامل بينها الاسلحة النووية وما يسمى (القنابل القذرة)^(١٢) .

اما وكالة الدولية للطاقة الذرية هي منظمة حكومية دولية مستقلة تستند الى العلم والتكنولوجيا في منظومة الامم المتحدة و تعمل بوصفها مركز التنسيق العالمي في ما يتعلق بالتعاون النووي ، وللسلامة و الامن النوويان هدف مشترك يتمثل في حماية الناس والبيئة من الاثار الضارة للاشعاع المؤين ، ويرد الدور المركزي للوكالة في ما يتعلق بالأمان والأمن النوويين في نظامها الاساسي وهو مكرس في المقررات والقرارات الصادرة عن هيئات صنع القرار لديها ، وتضع الوكالة معايير السلامة النووية ، وبناء على هذه المعايير فأنها تشجع على تحقيق مستويات عالية من السلامة في تطبيقات الطاقة النووية والحفاظ عليها (١٣) .

اما بالنسبة لدور وكالة الطاقة الذرية الدولية في دعم الامن النووي فقد قامت الوكالة من خلال برنامجها الخاص بالأمن النووي ، بدعم الدول في ارساء نظام الامن النووي و صيانتها للحفاظ عليه واعتمدت الوكالة نهجا شاملا للأمن النووي ويعترف هذا النهج بأن نظام الامن النووي الوطني الفعال يستند الى تنفيذ الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة وحماية المعلومات والحماية المادية وجرد المواد ومراقبتها والكشف عن عمليات الاتجار في المواد النووية والمواد المشعة الاخرى والتصدي لها وخطط التصدي الوطنية والاجراءات الاحترازية ، وتهدف الوكالة من خلال برامجها الخاص بالأمن النووي الى مساعدة الدول على تنفيذ ذلك النظام والحفاظ على استمرارية بطريقة متسقة ومتكاملة^(١٤) . وتحفظ الوكالة بقاعدة بيانات الحوادث والاتجار غير الخاضعة للتحكم الرقابي، ويمكن ان تؤدي المواد غير خاضعة للتحكم الرقابي الى اعمال إجرامية^(١٥) .

اما جامعة الدول العربية ومجلس التعاون هما هيئتان اقليميتان في الشرق الاوسط ابدتا اهتماما بقضية الارهاب النووي وساهمتا في تنسيق تنفيذ القرار ١٥٤٠ ، ففي حالة جامعة الدول العربية لفت رضوان بن

خضرا رئيس القسم القانوني في الجامعة خلال اجتماع لمجلس الامن الدولي في اكتوبر ٢٠٠٩ الى ان منظّمته تنتظر في انشاء مكتب لتنسيق نشاطات تطبيق القرار ١٥٤٠ بين اعضائها ، وفي نفس الاجتماع اعلن مندوب مصر التزام بلاده بتعزيز تطبيق القرار على المستوى الاقليمي من خلال اليات على غرار جامعة الدول العربية ، عقب اجتماع الامم المتحدة في اكتوبر نظم قسم الشؤون القانونية في الجامعة العربية ورشة عمل ركزت على منع الارهابيين من حيازة اسلحة الدمار الشامل ^(١٦) .

كما شاركت ادارة الشؤون القانونية في الجامعة مؤخرا في ورش عمل اقليمية حول القرار ١٥٤٠ ، بما في ذلك ندوات حول اعداد التقارير حول تنفيذ القرار ، وتجدر الاشارة الى ان الجامعة العربي بادرت الى طلب من الامم المتحدة ووكالاتها الامنية و الانمائية المتخصصة بأن تزيد انخراطها وتعاونها في الشؤون الاقليمية ذات الاولوية ، بما في ذلك العديد من القضايا الاستخدام المزدوج المتعلقة بالتنمية والامن ^(١٧) .

اما مجلس الامن هو احد الاجهزة الرئيسية الستة الامم المتحدة ويعد المسؤول الاول عن حفظ السلام و الامن الدوليين ، فقد شدد على "حاجة جميع الدول الاعضاء على الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالحد من التسلح ونزع السلاح " والاعلان عن ان انتشار اسلحة الدمار الشامل هي " تهديد للسلام والامن الدوليين " اما بالنسبة للأسلحة النووية فقد ركز على نزع السلاح .

على سبيل المثال فقد اتخذ موقف حازما في ردا على حالات للانتشار او التهديد المتعلق ببرامج اسلحة الدمار الشامل العراقية ، والتجارب النووية التي قامت بها الهند وباكستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، والمخاوف الناجمة عن نشاطات دورة الوقود النووي الايرانية ، الا انه مال الى التزام الصمت بشأن التهديدات الناشئة عن سياسات و ممارسات الدول النووية الكبرى - الصين و فرنسا و روسيا الاتحادية و المملكة المتحدة و الولايات المتحدة ويمكن تفسير هذا الامر ، بأن كل هذه الدول الخمس هي عضو دائم في مجلس الامن الدولي و لها حق استخدام الفيتو ضد اي قرار للمجلس ، كما

انه التزم الصمت حيال برنامج اسرائيل النووي ، والدعوة الى منطقة شرق اوسط خالية من السلاح النووي و اسلحة الدمار الشامل ^(١٨). فأن لرؤساء وممثلين الدول دورا رئيسيا في نجاح جهود نزع السلاح و عدم الانتشار النووي ودعم الامن النووي ، فقد قال غونتاليس في جلسة مجلس الامن "ان خطر استخدام اسلحة الدمار الشامل يتحدى الامن العالمي والانساني نفسه ، ومن المؤسف ان انتشار مثل هذه الاسلحة ، لم ينحسر كما اظهرت افعال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واستخدامات الاسلحة الكيميائية في سوريا والعراق"

وفي عام ٢٠٠٤ اشار تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات و التحديات و التغيير المعنون " عالم اكثر امنا مسؤوليتنا المشتركة " الى ان الامم المتحدة قد أنشئت لمنع الحروب ، لكنه اقر بأن اكبر المخاطر ستنشأ من انتشار الاسلحة النووية ، الاشعاعية ، الكيميائية و البيولوجية و امكانية استخدامها من قبل الجماعات الارهابية ^(١٩).

وكما اشار ان المخاطر قد تأتي من اطراف فاعلة من الدول ومن غير الدول على حد سواء ، وشدد على ان الثورة التكنولوجية وفرت فرصا غير مسبقة للتعاون ، وامكانية غير مسبقة للتدمير ، وان هذا التحليل الاستشراقي جعل من الممكن اتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي شكل نقطة التحول في هيكل عدم الانتشار ، وقد دعم هذا التحليل في لاحقا بحقائق مثل وجود شبكة تهريب تكنولوجيا السلاح النووي ، والادلة على اعتزام المنظمات الارهابية حيازة اسلحة الدمار الشامل ^(٢٠).

اما السيد مصطفى ممثل السودان قال في جلسة الامم المتحدة " ان وفدي يرحب بالتقدم المحرز بشأن التدابير الرامية الى الحماية من الارهاب النووي وفقا لما هو وارد في كافة التقارير الصادرة في هذا الشأن ، وذلك حتى تضمن حماية المجتمع البشري من خطر الارهاب الذي بات مشكلة تورق الضمير الانساني ، وانطلاقا من موقف السودان الثابت والذي يدين الارهاب بكافة اشكاله و صوره ، فأن مسألة الارهاب النووي تجد منا ادانة اكبر واستكارا اشد لما يمثله الارهاب هنا من مخاطر واثار جسيمة " ^(٢١).

فقد اشار الرئيس اوباما في كلمة القاها امام قمة الامن النووي في واشنطن ، ان الارهاب النووي هو اكبر التهديدات للأمن العالمي لأمننا الجماعي ، وان استراتيجيتنا تعزز الامن القومي فهي تصف الانتشار النووي بأنه " الخطر الاكثر فداحة الذي يهدد الشعب الأمريكي و الامن العالمي " ، وقد عبر قادة في مختلف انحاء العالم المتقدم عن المشاعر نفسها بوتيرة متزايدة وخاصة منذ احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، وهكذا وافق امين عام الامم المتحدة بان كي - مون على ان الارهاب و لاسيما ارهاب اسلحة الدمار الشامل هو التهديدات الاساسية التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم ^(٢٢) .

وكما قال تشوركين ممثل (روسيا) "نحن نؤيد تعزيز مكون مكافحة الارهاب في مجال عدم الانتشار وفي ظل النشاط الارهابي المستمر لجماعة الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) والجماعات الارهابية الاخرى تزداد اهمية القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ، اما التقارير بشأن وصول الجهات الفاعلة من غير الدول الى الاسلحة الكيميائية فتتطلب تحقيقا مفصلا واستجابة من قبل مجلس الامن ، وليس من المقبول ان تقدم اي مساعدة لأطراف فاعلة من غير الدول في الحصول على اسلحة الدمار الشامل " ^(٢٣) .

المبحث الثاني: انعكاس التنافس الأمريكي الصيني على الانتشار النووي بين الحركات الإرهابية:

يعد ظهور الاسلحة النووية من العوامل الاساسية التي احدثت تغييرا جوهريا في التفكير الاستراتيجي العالمي في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فقد ساهم متغير الطاقة النووية في دفع الدول الى التفكير في استغلال هذا المورد المتميز في اغراض عديدة سواء كانت مدنية أو عسكرية ، و حسب ما تميل اليه سياسات الدول و مطالب و مصالح نخبها العسكرية و الصناعية في دوائر صنع القرار ، و كذلك رغبة البعض في امتلاك السلاح النووي كمعادل حاسم و مضمون للقوة مقابل دول اخرى ، و ذلك ضمن ما تستلزمه المطالب الحيوية للدول في بيئة تنعدم فيها الثقة المتبادلة و تزيد الحاجة الى ضمان مصدر رادع في علاقات الدول مع بعضها البعض ، وادى ميل الدول لاكتساب القوة النووية خاصة اذا كان دافعها عسكري بحت ، زاد من مخاوف المجموعة الدولية من انتشار التكنولوجيا النووية

العسكرية و سهولة وصول الدول غير النووية منها الى مصاف القوى النووية منها المعترف بها في الامم المتحدة ، مما اعتبر دافعا لأبرام اتفاق عالمي يحول دون تحقق هذا الاحتمال الخطير الذي اوشك في مراحل زمنية سابقة الى اقحام العالم الى حرب نووية شاملة (٢٤) .

ان التنافس الدولي بين الصين و الولايات المتحدة لم يظهر مؤشرات فيما اطلعت عليه من دراسات اكااديمية على استعداد الدوليين لدعم المنظمات او غيرها من الفاعلين غير الدوليين عموما للحصول على الاسلحة النووية ، ولكن دعم الولايات المتحدة والصين دولا متصارعة فيما بينها و متناقضة ايدولوجيا ودخلت في حروب فيما بينها ومن المتوقع ان تشهد حروب اخرى فيما بعد مثل الهند وباكستان ، كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وتساعد الصراع بين ايران والمملكة العربية السعودية ، للحصول على السلاح النووي ربما يكون مدخلا لحصول قوى ارهابية على هذه الاسلحة . لهذا فأن خطورة التنافس الأمريكي _ الصيني على الانتشار النووي بين القوى غير الدولية يأتي من امكانية قيام الدول المدعومة من قبل الولايات المتحدة والصين في نقل هذه الاسلحة الى القوى الغير دولية عندما ترى ان مصالحها القومية او دوافعها الايدولوجية تقتضي ذلك .

- المشاهد المستقبلية للإرهاب النووية

اولا : سرقة سلاح نووي

من الصعب جدا على الارهابيين حيازة ونقل الاسلحة النووية دون الكشف عنها و توقيفها ، ولذلك السبب يتعين عليهم اقتحام منشآت تخضع لحراسة مشددة ، يحتمل ان تكون في روسيا او الصين او الولايات المتحدة او اية من الدول الاخرى الحائزة على السلاح النووي ، و سرقة اسلحة تزن اطنانا وبعد تأمين الاسلحة ، سيحتاج هؤلاء الارهابيون الى الفرار بينما تتابعهم قوات النخبة ، وعلى افتراض انهم استطاعوا الفرار فانهم سيحتاجون الى فنيين ذوي مهارات عالية لتجميع الجهاز النووي حيث ان الاسلحة النووية الموجودة في المخازن تقسم دائما الى اجزاءها المكونة لمنع الاستخدام غير المصرح به ، و سيتعين

عليهم ان يفعلوا ذلك في الوقت الذي تسعى فيه اقوى شبكات الاستخبارات تمويلا في العالم الى مطاردتهم ، ومن ثم سيحتاجون الى نقل الجهاز النووي الى مدينة رئيسية دون الكشف عنه . وفقا لجون مولر الخبير في الارهاب النووي بجامعة ولاية اوهايو ان خطر وقوع هجوم ارهابي نووي ناجح هو اقل من واحد من كل ثلاث مليارات^(٢٥).

يمكن هنا ان نطرح تساؤل هل من الممكن سرقة قنبلة نووية او حتى شراؤها من روسيا مثلا او من باكستان ؟ ان الترسانات الموجودة اليوم تحظى ، بحراسة مشددة وحماية كبيرة ، مما يعني ان الوصول الى قنبلة نووية يستدعي تواطؤ مسؤولين من مستوى عال ، وحتى اذ تم تحقيق ذلك فسيبقى من المتعذر على القائمين على العملية تفجير القنبلة في حال عدم وجود الرموز اللازمة لذلك ، بل وحتى استخراج المواد الانشطارية منها لاعادة استعمالها ، اما القنابل التكتيكية الروسية القديمة قد بلغت حالا من التقادم مما يجعل تفجيرها امرا صعبا^(٢٦).

ثانيا : حصول الارهابيين على الاسلحة النووية

ترى الولايات المتحدة ان لديها مبررات تدعو الى التخوف من وصول الاسلحة النووية الى ايدي " الارهابيين " فقد احصت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقرير لها نحو ١٥ حالة تهريب لليورانيوم المخصب و البلوتونيوم في فترة ١٩٩٣ - ٢٠٠٨ في دول المعسكر السوفيتي سابقا ، وكما اعلنت وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون من ان كوريا الشمالية باتت تمتلك " ما بين سلاح واحد وستة اسلحة نووية " مما يجعل من الممكن للنظام الشيوعي في شبه الجزيرة الكورية التعاون مع بعض " المنظمات الارهابية " .

كما يرى الخبير في التكنولوجيا النووية الدكتور اسامة عبد المحسن البردان الذي يرأس هيئة المحطات النووية المصرية في هذا الشأن ان التخوفات الامريكية تستند على اسس واقعية، بالنظر الى ان التكنولوجيا المتاحة حاليا تمكن الارهابيين من الحصول على المواد النووية بطريقة سهلة، مضيفا ان

خطر امتلاك جماعات متشددة لهذه المواد " ممكن ومعقول " نظريا باعتبار ان العملية ليست معقدة الى درجة كبيرة خاصة مع وجود تكنولوجيا حديثة تحدد اماكن تواجد هذه المواد (٢٧).

ثالثا : الحصول على سلاح نووي من الدول المارقة

يفترض هذا المشهد ان تكون الجماعات الارهابية مجرد اقنعة و ادوات لدولة مارقة مثل (ايران ، كوريا الشمالية) يدفعها الخوف من عواقب ان تقوم بهجوم نووي الى تمريره لشبكة ارهابية لاستهداف الاعداء مع انكار مسؤوليتها (٢٨) .

وان ما يدعم هذه المشاهد الدراسة التي قام بها وزير الدفاع السابق وليام بيرى في عام ٢٠٠٧ فرصة وقوع حادث ارهابي نووي خلال هذا القرن بما يقارب ٥٠% ، كما وجد عضو مجلس الشيوخ الامريكي ريتشارد لوجر في دراسة استقصائية اجراها ٨٥ خبير امن قومي انه وقوع هجوم يضم انفجارا نوويا يحدث في مكان ما في هذا العالم في القرن الحالي ، يصل في المتوسط ٢٠% (٢٩) .

على الرغم من هذه المخاوف الامريكية الا ان صناعة الارهاب قد ارتبطت ايضا بالاستراتيجية الامريكية من اجل الهيمنة المطلقة على اي منطقة ، فقد دعمت حركة طالبان في افغانستان عندما تطلبت مصالحها الاستراتيجية اضعاف الاتحاد السوفيتي سابقا ، وبعد انتهاء الحرب الباردة سعت الى الحفاظ على هيمنتها والعمل على استمرارها ، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي وزوال التهديد الشيوعي خلقت الولايات المتحدة خطر اخر تمثل بالاسلام ومن ثم عملت بكل الوسائل من خلال دعم وتمويل وتسليح الجماعات الارهابية لتنفيذ استراتيجيتها في المنطقة (٣٠) .

يعتقد عموما ان التهديد بهجوم نووي ارهابي ينطوي على ثلاث احتمالات خطرة ، اولها و هو الاقل احتمالا والاكثر تدميرا اقتناء جهات فاعلة من الدول غير النووية السلاح النووي او استخدامه ، يشمل التهديد الثاني الهجمات على المنشآت التي تستعمل او تعالج المواد النووية ومنها مثلا المفاعلات النووية ، ويأتي الخطر الثالث والاكثر احتمالية فيأتي من ان الجهات الفاعلة من غير الدول قد تمتلك موادا

انشطارية مثل اليورانيوم عالي التخصيب او البلوتونيوم وذلك لاستخدامها في جهاز تفجيري ارتجالي ، مثل جهاز نشر الاشعة او في " القنبلة النووية (٣١) .

فأن اغلب العلماء والمفكرين يعتقدون ان اكثر المشاهد احتمالا هو حصول مجموعة اراهبية على قنبلة او مواد انشطارية من بعض الدول فليس هناك ما يمنع الدول من ذلك من الناحية النظرية، وان التهديد الاكبر هو اكتساب المعرفة والتكنولوجيا والمواد اللازمة لإنتاجها بطريقة غير مشروعة ، وهذا يكون تهديدا اكبر من تزويد الدول لها (٣٢) .

جدول (٣-٢) اعداد الرؤوس النووية في العالم ٢٠١٧

الدولة	الرؤوس النووية المنشورة	الرؤوس النووية الاخرى	المجموع
الولايات المتحدة	١٨٠٠	٥٠٠٠	٦٨٠٠
الاتحاد الروسي	١٩٥٠	٥٠٥٠	٧٠٠٠
المملكة المتحدة	١٢٠	٩٥	٢١٥
فرنسا	٢٨٠	٢٠	٣٠٠
الصين	--	٢٧٠	٢٧٠
الهند	--	١٣٠-١٢٠	١٣٠-١٢٠
الباكستان	--	١٤٠-١٣٠	١٤٠-١٣٠
اسرائيل	--	٨٠	٨٠
كوريا الشمالية	--	٢٠-١٠	٢٠-١٠
المجموع	٤١٥٠	١٠٧٨٥	١٤٩٣٥

المصدر / كريم مزعل شبي ، علي هادي حميدي ، الانتشار النووي الهندي والقانون الدولي ، مجلة جامعة اهل البيت ، العدد ٢٦ ، ص ٤٣١ .

جدول (٣-٣) : لقوات النووية الصينية لغاية كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨

نوع الصاروخ الصيني (التسمية) *	العدد المنتشر	سنة النشر	المدى (كلم)	مجموعة الرؤوس
صواريخ ذات قواعد برية				
DF- (CSS-3)	5	1980	5 500	10
DF-5A(CSS-4 Mod 2)	10	2015	12 000	10
DF-5B(CSS-4 Mod3)	10	...	...	30
DF-15(CCS-6 Mod 1)	...	1994	600	**....
DF-21 (CSS-5 Mod 1\2)	اكثر من 50	1991	2 100	80
DF-21 (CSS-5 M0d 6)	...	2016	2 100	..
DF-26 (CSS- ...)	16	2018	اكثر من 4 000	16
DF-31 (CSS-10 Mod 1)	8	2006	اكثر من 7 000	8
DF-31 A (CSS- 10 Mod 2)	32	2007	اكثر من 11200	32

انعكاس التنافس الأمريكي الصيني على الانتشار النووي بين الفاعلين غير الدوليين

...	...	2018	...	DF-31AG (CSS-10 Mod)
..	12000	2018	...	DF-41 (CSS- X-20)
				صواريخ ذات قواعد بحرية
48	اكثر من 7 000	2016	48	JL-2 (CSS-NX- 14)
				صواريخ ذات اطلاق جوي
20.	3 1000	1965	20	H-6 (B-6)
				الانواع الاخرى
...	...	1972	...	Attack (..)
...		...	...	صواريخ Cruise
280***				المجموع

المصدر / وجدان فالح حسن ، مقومات القوة واثرها في الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية الصينية عالميا

، العراقية المجالات الاكاديمية العلمية ، ٢٠١٩ ، ص ١٣٩ .

(*) التسمية بين الاقواس التسمية الامريكية .

(**) معلومات غير متاحة .

(***) يعتقد ان هناك رؤوس معلن عنها ويعتقد ايضا ان العدد الكلي هو 280 رأس حربي .

انعكاس التنافس الأمريكي الصيني على الانتشار النووي بين الفاعلين غير الدوليين

الجدول رقم (٣-٤) : القوات النووية الأمريكية كانون الثاني ايناير 2018

النوع	الاسم	عدد منصات الاطلاق	السنة الاولى للالنتشار	المدى (كم)	حصىلة الرؤوس الحربية	عدد الرؤوس الحربية
القوات الاستراتيجية						
قاذفات		107/60		880		
B-52H	ستراتوفورترس	87/44	1961	16000	20x ALCM 5- 150 kt	528
B-2A	سبيريت	20/16	1994	11000	قنابل B61- 7,-11,B83-1	282
قذائف بالستية عابرة للقارات		400		800		
LGM-30G	منوتمن III					
	MK-12A	200	1979	13000	1-3x W78 335 kt	600
	MK-21 SERV	200	2006	13000	1x W87 300kt	200
غواصات ذات محركات نووية بقذائف بالستية أقدائف بالستية تطلق من البحر		240		1920		
UGM-133A	ترايدنت II (D5/D5LE)					
	MK-4	..	1992	اكثر من 7400	W76-0 100 kt	216

انعكاس التنافس الأمريكي الصيني على الانتشار النووي بين الفاعلين غير الدوليين

1320	1-8x W76-1 100 kt	اكثر من 7400	2008	..	MK-4A	
384	1-8x W88 455 kt	اكثر من 7400	1990	..	MK-5	
القوات غير الاستراتيجية						
200						
70	5x B61-3, -4	3840	1988	..	سترايك ايغل	F-15E
70	2x B6-3, -4	3200	1987	..	فالكون	F-16C/D
30	2x B61-3, -4	3200	1985	..	فالكون (ناتو)	F-16MLU
30	2x B61-3, -4	2400	1983	..	تورنادو (ناتو)	PA-200
مخزون الاسلحة الاجمالي						
3800						
1750	رؤوس حربية منتشرة					
2050	رؤوس حربية احتياطية					
2650	رؤوس حربية خارج الخدمة في انتظار التفكيك					
6450	الموجودات الاجمالية					

.. معلومات غير متوفرة .

ALCM قذيفة انسيابية تطلق من الجو .

ICBM قذيفة بالستية عابرة للقارات .

Kt كيلو طن

NATO منظمة حلف شمال الاطلسي .

SERV ناقلة عائدة ذات امن معزز

SLBM قذيفة انسيابية تطلق من البحر .

SSBN غواصة ذات محرك نووي مسلحة بقذائف بالستية .

المصدر / هانس م . كريستنس ، مقال ضمن كتاب "التسلح ونزع السلاح والامن الدولي" الكتاب **SIPRI** السنوي ٢٠١٨ ، معهد ستوكهولم لبحاث السلام الدولي ، ترجمة ، عمر سعيد واخرون ، مركز الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ٢٠١٨ ، ص ٢٩٤

الخاتمة:

ان التنافس الأمريكي الصيني من اكبر التهديدات للأمن العالمي بالنظر الى الاخطار التي حملها في طياته وعلى رأسها الانتشار النووي ونزعة كل منها الى اكتساب اكبر قدر من الاسلحة النووية وذلك في سبيل استزادة قوة الطرفين وعملها في تأمين حقوق البقاء والمواجهة لأجل الاستمرار والتحدي ، حيث ان الارهاب النووي والاتجار غير المشروع في المواد النووية و المواد المشعة يهدد امن كافة الدول ، حيث توجد كميات كبيرة من المواد المشعة المتنوعة مستخدمة في مجالات من قبيل الصحة والزراعة والبيئة ، ولا يمكن استبعاد المواد النووية و المواد المشعة الاخرى في اعمال ارهابية في السياق العالمي الراهن .

الاستنتاجات:

- ١- ان التنافس حالة طبيعية في العلاقات الدولية لأن العلاقات الدولية قائمة على القوة والمصلحة .
- ٢- يشكل الانتشار النووي تهديدا حقيقيا للأمن والسلم الدولي نظرا للمخاطر التي تنجم عنه سواء ما تعلق باحتمال قيام حرب نووية و لاسيما مع وجود مناطق توتر عديدة او عن طريق الخطأ او حوادث عرضية من شأنها تسبب بقاء البشرية ، فأضرار تلك الاسلحة على الانسان والبيئة خطيرة جدا .

المقترحات:

- ١- تفعيل دور الامم المتحدة بأجهزتها المختلفة وتأكيد استقلاليتها عن طريق التزام اعضائها بالقانون ومراعاة قواعد الشرعية الدولية والابتعاد عن المصالح الذاتية والاعتبارات السياسية لبعض الدول الفاعلة على مستوى العلاقات الدولية .

٢- حظر حيازة جميع الدول للأسلحة النووية ، والزام جميع الدول ذات التسليح النووي على اسلحتها النووية .

الهوامش:

- (١) اشرف عبد العزيز عبد القادر ، الولايات المتحدة الامريكية وازمات الانتشار النووي الحالة الايرانية ٢٠٠١-٢٠٠٩ ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الاردن ، ط١ ، ٢٠١٢ ، ص٢٦-٢٧ .
- (٢) برونو تيريتري ، السلاح النووي بين الردع والخطر ، ترجمة ، عبد الهادي الادريسي ، هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث ، ابو ظبي ، ط١ ، ٢٠١١ ، ص١٢٥ .
- (٣) شهرزاد ادمام ، استخدام القوة العسكرية بعد الحرب الباردة : تغير المفاهيم والفواعل ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٥ ، ص١٢٤ .
- (٤) محمد البرادعي ، الامن اليوم وغدا مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، العدد ٤٨١٢ ، ٢٠٠٧ ، ص٦ .
- (٥) نظم الامن النووي وتدابيره للاحداث العامة الرئيسية ، سلسلة الامن النووي الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، العدد ١٨ .
- (٦) - الاطار القانوني العالمي لمكافحة الارهاب UNODC ، مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، ص ٢٤ .
- (٧) سعاد بوفندورة ، الحد من الاسلحة النووية ، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٠ ، ص ٤٠ .
- (٨) معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، التسليح و نزع السلاح والامن الدولي ، الكتاب السنوي ٢٠٠٧ ، ترجمة ونشر مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، نوفمبر ٢٠٠٧ ، ص٦٨٥ .
- (٩) المصدر نفسه ، ص ص ٦٨٧ - ٦٨٩ .
- (١٠) نظم الامن النووي وتدابيره للاحداث العامة الرئيسية ، مصدر سبق ذكره .
- (١١) طارق رءوف ، الطريق الطويل الى عالم خال من الاسلحة النووية ، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ٤٩١١ ، سبتمبر ٢٠٠٧ ، ص١٥ .

- ١٢ - مؤتمر نزع السلاح ، ٢٠٠٧ ، ص ٢ .
- (١٣) الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الامان والامن النووي الذي يعقده الامين العام في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٧ ، الامم المتحدة ٢٠١١ ، ص ٢١ .
- (١٤) نظم وتدابير الامن النووي للكشف عن المواد النووية والمواد المشعة الاخرى غير خاضعة للتحكم الرقابي ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، العدد ٢١ ، سلسلة الامن النووي .
- (١٥) المصدر نفسه ، ص ١ .
- (١٦) بريان فينلاي واخرون ، ابعاد من الحدود في الشرق الاوسط : تفعيل المساعدة على حظر الانتشار النووي لتلبية الحاجات الامنية \ التتموية بواسطة القرار ١٥٤٠ ، مركز ستيمون ومؤسسة ستانلي ، ص ٥٢ .
- (١٧) المصدر نفسه ، ص ٥٣ .
- ١٨ (١٨) دعم عدم الانتشار النووي ونزع السلاح ، ترجمة ، سلوى شاهر الضامن ، PNND ، ٢٠١٦ ، ص ٩ .
- (١٩) مجلس الامن ، الجلسة ٧٧٥٨ ، ٢٠١٦ ، ص ١٦ .
- (٢٠) المصدر نفسه .
- (٢١) الجمعية العامة ، الدورة السابعة والخمسون ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣ .
- (٢٢) بريان فينلاي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥ .
- (٢٣) مجلس الامن ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .
- (٢٤) امام عمار ، ظاهرة الحوكمة النووية ، الاليات و العقوبات في ظل تحدي الانتشار النووي في النظام العالمي ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، مجلد ٥ ، العدد ٢ ، ٢٠١٨ ، ص ٩٠ .
- (٢٥) علاء البشبيشي ، رؤى غربية : الجهاديون واسلحة الدمار الشامل ، المعهد المصري للدراسات ، ٢٠١٧ ، ص ١٩-٢٠ .
- (٢٦) برونو تيرتري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٧ .
- (٢٧) يوسف بوفيجلين ، " الارهاب النووي " سيناريو واقعي ام مجرد دعاية ؟ ، ٢٠١٠ ، متاح على الرابط التالي <https://www.dw.com> :١١
- (٢٨) علاء البشبيشي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١ .

- (٢٩) دعم عدم الانتشار النووي ونزع السلاح ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩ .
- (٣٠) حيدر عبد جساس ، مقال ضمن التقرير الاستراتيجي السنوي (التسلح في العالم بين التوازن والتفوق) ، المركز الديمقراطي العربي ، ألمانيا ، برلين ، ط ١ ، ٢٠١٩ ، ص ٣٦ .
- (٣١) المصدر نفسه .
- (32) Andrew Futter ، (The Politics of nuclear weapons School of history , politics and International relations, University of Leicester, Leicester UK , London, 2015 , p 207,

المراجع:

١. اشرف عبد العزيز عبد القادر ، الولايات المتحدة الامريكية وازمات الانتشار النووي الحالة الايرانية ٢٠٠١-٢٠٠٩ ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الاردن ، ط ١ ، ٢٠١٢ ، ص ٢٦-٢٧ .
٢. برونو تيرتري ، السلاح النووي بين الردع والخطر ، ترجمة ، عبد الهادي الادريسي ، هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث ، ابو ظبي ، ط ١ ، ٢٠١١ ، ص ١٢٥ .
٣. شهرزاد ادمام ، استخدام القوة العسكرية بعد الحرب الباردة : تغير المفاهيم والفواعل ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٥ ، ص ١٢٤ .
٤. محمد البرادعي ، الامن اليوم وغدا مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، العدد ٤٨١٢ ، ٢٠٠٧ ، ص ٦ .
٥. نظم الامن النووي وتدابيره للاحداث العامة الرئيسية ، سلسلة الامن النووي الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، العدد ١٨ .
٦. الاطار القانوني العالمي لمكافحة الارهاب **UNoDC** ، مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، ص ٢٤ .
٧. سعاد يوفندورة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ .
٨. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي ، التسلح و نزع السلاح والامن الدولي ، الكتاب السنوي ٢٠٠٧ ، ترجمة ونشر مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، بيروت ، نوفمبر ٢٠٠٧ ، ص ٦٨٥ .
٩. المصدر نفسه ، ص ص ٦٨٧ - ٦٨٩ .
١٠. نظم الامن النووي وتدابيره للاحداث العامة الرئيسية ، مصدر سبق ذكره .

١١. طارق رؤوف ، الطريق الطويل الى عالم خال من الاسلحة النووية ، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ٤٩١١ ، سبتمبر ٢٠٠٧ ، ص ١٥ .
- مؤتمر نزع السلاح ، ٢٠٠٧ ، ص ٢ .
١٢. الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الامان والامن النووي الذي يعقده الامين العام في ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٧ ، الامم المتحدة ٢٠١١ ، ص ٢١ .
١٣. نظم وتدابير الامن النووي للكشف عن المواد النووية والمواد المشعة الاخرى غير خاضعة للتحكم الرقابي ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، العدد ٢١ ، سلسلة الامن النووي .
١٤. المصدر نفسه ، ص ١ .
١٥. بريان فينلاي واخرون ، ابعد من الحدود في الشرق الاوسط : تفعيل المساعدة على حظر الانتشار النووي لتلبية الحاجات الامنية \ التتموية بواسطة القرار ١٥٤٠ ، مركز ستيمون ومؤسسة ستانلي ، ص ٥٢ .
١٦. المصدر نفسه ، ص ٥٣ .
١٧. دعم عدم الانتشار النووي ونزع السلاح ، ترجمة ، سلوى شاهر الضامن ، 2016 ، PNND ، ص ٩ .
١٨. مجلس الامن ، الجلسة ٧٧٥٨ ، ٢٠١٦ ، ص ١٦ .
١٩. المصدر نفسه .
٢٠. الجمعية العامة ، الدورة السابعة والخمسون ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣ .
٢١. بريان فينلاي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥ .
٢٢. مجلس الامن ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .
٢٣. امام عمار ، ظاهرة الحوكمة النووية ، الاليات و العقبات في ظل تحدي الانتشار النووي في النظام العالمي ، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، مجلد ٥ ، العدد ٢ ، ٢٠١٨ ، ص ٩٠ .
٢٤. علاء البشبيشي ، رؤى غربية : الجهاديون واسلحة الدمار الشامل ، المعهد المصري للدراسات ، ٢٠١٧ ، ص ١٩-٢٠ .
٢٥. برونو تيرتري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٧ .

٢٦. يوسف بوفيجلين ، " الارهاب النووي " سيناريو واقعي ام مجرد دعاية ؟ ، ٢٠١٠ ، متاح على الرابط التالي <https://www.dw.com> :

٢٧. علاء البشبيشي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١ .

٢٨. دعم عدم الانتشار النووي ونزع السلاح ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩ .

٢٩. حيدر عبد جساس ، مقال ضمن التقرير الاستراتيجي السنوي (التسلح في العالم بين التوازن والتفوق) ، المركز الديمقراطي العربي ، المانيا ، برلين ، ط١ ، ٢٠١٩ ، ص ٣٦ .

٣٠. المصدر نفسه .

٣١. Andrew Futter , The Politics of nuclear weapons School of history , politics and International relations, University of Leicester, Leicester UK , London, 2015 , p 207

٣٢. هانس م . كريستنس ، مقال ضمن كتاب " التسلح ونزع السلاح والامن الدولي " الكتاب SIPRI السنوي ٢٠١٨ ، معهد ستوكهولم لبحاث السلام الدولي، ترجمة ، عمر سعيد واخرون ، مركز الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ٢٠١٨ ، ص

٢٩٤

